لقاء قناة السومرية بالدكتور إبراهيم الجعفري
2010/6/5
(صلاحيات رئيس الجمهورية والسلاح بيد المدنيين)

المقدم: من مبادئ الائتلاف الوطني هو الالتزام بالدستور، ولكن الدستور موضع تساؤل، وهناك من يطالب حتى بتعديله.. كيف يمكن الاستناد إليه وهو موضع تشكيك، أو عدم قبول تام عند الفرقاء العراقيين؟

الجعفري: الدستور لم يُكتَب لأجل أن يقال عندنا دستور، وإنما كُتِب؛ حتى نعمل به، أما أن يكون هناك ملاحظات على الدستور فهذا شيء طبيعي سواء كانت هذه الملاحظات منذ مرحلة كتابة الدستور، أو تستجد فيما بعد، وهذه دليل وجود تطور، على سبيل التمثيل: في الولايات المتحدة إلى عام 1971 عُدِّل الدستور ستاً وعشرين مرة، وفرنسا إلى عام 1958 بُدِّل الدستور خمس مرات؛ لذلك سُمِّيت جمهورية فرنسا الخامسة، والملاحظات على الدستور تستدعي التبديل بطريقة دستورية لا بطريقة الاختراق، والالتفاف.
الدستور يمثل الرأي العام للبلد وللشعب فلا يحق لأحد بدعوى أن هناك مادة مختلَفاً عليها أو نقاط ضعف فيها ان يخترق الدستور او يلتف عليه، نحن نقيس وطنية المسؤول مهما كان حجم منصبه بمدى تطبيقه للدستور، لكن في الوقت نفسه أهيب بكل وطني وكل متخصص بالدستور أن يُبدي ملاحظاته، ويثقف الشعب عليه؛ وبذلك نُوفّق بين أمانتنا بتطبيق الدستور، وبين حرصنا على تطويره.

المقدم: هل تقبلون بإجراء التعديلات الدستورية حتى لو كانت تخفّف من بعض الصلاحيات التي ربما تعتبرونها حقاً لهذا الرئيس أو ذاك؟

الجعفري: التعديلات الدستورية تعني إبدال المادة الضعيفة بأخرى قوية؛ لغرض المواكبة والتطوير؛ لتعكس حركة الجمهور ووعي الناس، فالمادة المَنوي تعديلها يجب الاتفاق على ضعفها أولاً، ومدى الحاجة إلى هذا التعديل؛ حتى لا نحركها من مكانها من دون مسوغات.

المقدم: مثلاً؟ تعديلات صلاحيات رئيس الجمهورية يقال إنها صلاحيات شكلية صورية لا تؤثر في القرار الوطني.. هل تؤيدون بعض التعديلات على هذه الصلاحيات وإعطاء المزيد منها لرئيس الجمهورية؟

الجعفري: مثل هذه النقاط قد يكون مختلَفاً عليها، وهناك مواد يجب تعديلها بما يحفظ التوازن، ويحافظ على شخصية البرلمان باعتباره ممثلاً للشعب.. فمثلاً إذا صوّت البرلمان على قانون يجب أن يصادق عليه مجلس الرئاسة (الرئيس ونائباه) بالإجماع، وإذا رفض واحد منهم التصويت سيكون القانون غير نافذ، ولا قيمة له... أعتقد أن مثل هذه المادة في الدستور يجب تعديلها؛ لأنه لا يُعقَل أن يعطل عضو في مجلس الرئاسة تصويت برلمان يمثل الشعب بمجموعه.

ينبغي علينا النظر في الدستور بين فترة وأخرى؛ لنتبين مدى مواكبة مواده للواقع، ومسايرتها لمتغيرات الحياة؛ فمناقشة الدستور ليست مفارقة، وما كان منه صحيحاً يجب أن يبقى وإلا تتبدل كل مادة غير صحيحة فيه، لأنه ليس إنجيلاً أو قرآناً حتى لا نستطيع إبدال شيء فيه.

المقدم: في برنامجكم السياسي تتحدثون عن ترسيخ مفهوم الأغلبية السياسية، ولكن تقولون مع مراعاة مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص.. من هي الأغلبية السياسية، وهل أنتجت الانتخابات النيابية أغلبية سياسية؟

الجعفري: الانتخابات لا تنتج أغلبية إنما تكشف عن الغالبية الكامنة في البنية الاجتماعية.. ولا تعني الأغلبية الفائزة في الانتخابات أن تبتلع الكل السياسي والإداري، وتهيمن على كل شيء بحيث يكون البلد بيدها مرتهناً بإنسانه وثرواته.. إنما الأغلبية التي تكشف عنها الانتخابات هي التي تعمل بروح الكل الوطني، والكل المهني البناء، وتساوي الفرص بين الجميع من دون الاعتماد على مبادئ الانتماء المحدد بطائفة أو عرق أو حزب أو ماشاكل ذلك.

المقدم: من الكتل التي ستشكل الحكومة في هذه الدورة هل هي دولة القانون (ائتلاف سياسي يرأسه الأستاذ نوري المالكي)، أم ائتلاف العراقية (ائتلاف سياسي يرأسه الدكتور إياد علاوي).. بالتحالف مع الائتلافات الأخرى؟

الجعفري: إذا أخذناها من الناحية الرياضية فالمسألة ليست سراً على أحد فقائمة العراقية حصلت على تسعين مقعداً، وقائمة دولة القانون حصلت على تسعة وثمانين مقعداً أي بالمرتبة الثانية، وقائمة الائتلاف الوطني العراقي حصلت على سبعين مقعداً، هذه الأرقام تقاس بشيء آخر اسمه حاصل ضرب الكم بالنوع والأداء والجسور والعلاقات والكفاءة والرمزيات.. مثلاً المستشارة الألمانية (انجيلا ميركيل)، وهي بمثابة رئيسة وزراء في ألمانيا لم تحصل على أي حقيبة وزارية على الرغم من أن حزبها فائز، ولكنها من أجل أن تحصل على رئاسة الوزراء خسرت كل شيء.. هذه أنجبتها رحم الديمقراطية في العالم.
نحن لسنا أمام جغرافيا.. نحن أمام تفاعلات سياسية وسمعة اجتماعية، وثقة معينة، ورموز، وبرامج، وقدرات معينة تجعل الفرد الواحد يمثل الكل مثلاً: (كمال جنبلاط) في لبنان لم يكن ممثلاً للغالبية المارونية، ولم يمثل الغالبية السنية ولا الشيعية لكنه رقم متحرك، إذن نحن أمام حاصل ضرب لو عبّرنا بلغة الفيزياء بين مقعد معين، أو مقعدين أو ثلاثة ولكن لديهم أداء وخطاب وشد وجذب في الشارع، وهذا هو الذي يعطي قيمة للإنسان السياسي.

المقدم: كيف يمكن تحقيق حصر السلاح بيد الدولة، وهناك مليشيات موجودة بتسميات بديلة، والكل يقول إن الأجهزة الأمنية بذاتها غير مضمونة الولاء للسلطة، وولاؤها للمكونات التي تنتمي إليها؟

الجعفري: السؤال ينطوي على أكثر من حقيقة، الأولى: هل نحن نسمح كنظام بالمليشيات؟ الجواب لا، ولا يمكن السماح بأن يكون السلاح بيد أحد غير القوات المسلحة، وإذا ما كان السلاح بيد المليشيات فسيجعل البلد على حافة هاوية، و يمكن أن تندلع السجالات النارية في أي لحظة..
لا يوجد مجتمع في العالم يسمح لتكتلات معينة بأن تكون بديلاً عن القوات المسلحة.. هذا ما يتعلق بالشق الأول، أما ما يتعلق بالشق الثاني، وهو هل إن فصائل القوات المسلحة المختلفة تدين بالولاء للجهات التي تأتي بها؟ أنا لست مع هذا في العمل السياسي فضلاً عن العمل الأمني.. في الحكومة الانتقالية عام 2005 كنت أقول دائماً: (يمكن أن أتعقل كون الوزير مسلماً أو مسيحياً أوكردياً أو تركمانياً أو عربياً أو سنياً أو شيعياً، لكن لا أتعقل أن تتحول الوزارة إلى وزارة سنية أو شيعية أو كردية أو تركمانية، وأرفضه).
المليشيات ظاهرة سلبية غير مسموح بها على الإطلاق، ويجب أن نحاربها، ونضيّق عليها الخناق إلى أن تنتهي.

المقدم: تنادون بالتنمية الاقتصادية المستدامة .. فما هي وسائل تنفيذها، خصوصاً أن العراق متأخر في مجال الخدمات التي كانت متوافرة في السابق؟

الجعفري: هناك ارتباط وثيق بين الجانب الأمني والجانب الاقتصادي، ففرص العمل في العراق بدأت تتوافر مع تقلص التحدي الإرهابي، وبدأت فرص الاستثمار والبناء والإعمار وما شاكل تتسع بعد اعتماد خطط التنمية في كافة مجالات الاقتصاد، وتشجيع المواطن على الاستثمار، وفتح السوق أمام العالم، والاستفادة منه، وجعل حالات الاستثمار بدرجة تكون ربما أكثر من سبعين في المائة من الموازنة ذات طابع خدمي، والميزانية التشغيلية والاستثمارية قد تصبح أقل من ثلاثين في المائة..
وإذا تردى الوضع الأمني سينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي للبلد والمواطنين، فحرصنا على المواطن هو برفع مستوى وضعه المعيشي، وفتح فرص الاستثمار، ووضع خطط اقتصادية للتنمية في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع التجاري والسياحة والنقل والمواصلات حتى يعتمد المواطن على نفسه، ويتصاعد الخط البياني لعجلة الإنتاج الذي يؤثر إيجاباً على المواطن.

المقدم: سألنا مواطناً ماذا تدفع مقابل الحصول على الكهرباء الحكومية وغير حكومية، فقال: نحن ندفع 250 ألفاً إلى 300 ألف دينار للكهرباء، وهذا مبلغ كبير فقط للكهرباء، فكيف بالماء.. برأيك أ لم يتأخر إصلاح الكهرباء، وتأمين المياه للمواطن العراقي؟

الجعفري: من دون شك، لو كان هذا في أي بلد من بلدان العالم فنحن نعتبره متأخراً، فكيف والعراق بلد الماء، وبوجود الماء توجد طاقة كهربائية.. هذا الشيء في العراق مُحزن ومؤلم فبلد النهرين دجلة والفرات يعاني مواطنوه من هذه المسألة.
الكهرباء اليوم ليست أمراً كمالياً، بل أمر حيوي له علاقة بالصحة والتجارة والصناعة وفي كل شيء، وعندما تنقطع الكهرباء ستتأثر كل مؤسسات الدولة، وكل الناس..
احتفلت بريطانيا عام 1995 بمناسبة مرور 50 سنة على عدم انقطاع التيار الكهربائي، ونحن إلى الآن نعيش هذه الحالة..
أعتقد أن العلاج يكمن بمركبه وهي عوامل متعددة، منها الوزارة، والخدمات، والإدامة، والإنتاج، وتجانس التوزيع، وثقافة الاستهلاك، كل هذه العوامل متظافرة ستسهم في الارتقاء بمنسوب الكهرباء وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي.

المقدم: لم يتمكن البرلمان السابق من إصدار قوانين بالكم الذي كان مقدماً إليه.. فما سبب هذا التأخير.. هل هو تجاذب سياسي، أم تجاذب قانوني؟

الجعفري: النظرة النقدية الواعية للدورة الماضية تثبت أن هناك خللاً في أداء البرلمان..
يجب أن نحرص على تحديد بوصلة للمواد المطروحة للبحث والتنسيق مع الحكومة؛ حتى تكون عملية تكامل بين التنفيذ والتشريع، ونجعل مركبات البرلمان كلها تتجه بخطوط متوازية لإنجاز أكبر عدد من القوانين، وحل مشاكل المواطنين.. تأخر إنجاز القوانين يُحدث فجوة بين المواطنين وبين البرلمان، ويعكس إسقاطات هذه الفجوة في داخل البرلمان.
واللاعب الأكبر في إيجاد هذه التوازن هو الإدارة بحيث لا تؤثر فيها الاختلافات، بل تحولها إلى ألوان جميلة ذات رونق.

المقدم: ولكن كان هناك دائماً (تهريب) للنصاب، أي إن النواب كانوا يأتون إلى البرلمان، ولكن يبقون في الخارج، وهناك نواب لم يحضروا إلى أي جلسة، ولم يشاركوا في أي نقاش.. هل في رأيك البرلمان المقبل سيكون أكثر وعياً لخطورة ما تأجّل في البرلمان السابق؟

الجعفري: أعتقد أن القوى السياسية تسجّل فرقاً في الوعي السياسي أكثر من السابق فقد خفّت النبرة الطائفية على مستوى الخطاب، كما يظهر أن هناك توجهاً للتنمية والتخطيط لإخراج العراق مما هو فيه.. ويبقى أمر مهم جداً وهو مقدار وعي أعضاء البرلمان وتفاعلهم مع خطورة الدور الذي يضطلعون بأدائه، وحجم المسؤولية الملقاة على عواتقهم.

المقدم: الشباب طاقة مهدورة اليوم في العراق.. هل هناك دراسات حول إعدادهم باختصاصاتهم، وهل اهتممتم بهم خلال حملتكم الانتخابية، كيف يمكن تجذير هؤلاء في البلاد بدلاً من أن يأخذوا الشهادة، ويقفوا على أبواب السفارات؟

الجعفري: الحديث عن الشباب يعني الحديث عن الشريحة الأكثر عدداً في المجتمع.. الشباب ليسوا فقط الأوسع من حيث العدد إنما هم الأقوى من حيث الإرادة، وعندما نتحدث عن الشباب نتحدث عن بدايات الطريق لا نهاياته.. أول شيء نبدأ به مع الشاب هو أن نعمّق فيهم جذور الوطنية، وأهمية أن يكون مختصاً وفاعلاً ومؤثراً وعاملاً.. رعاية الشباب في البلد يشوبها الخلل وبعض الفساد وهو جزء من الحالة العامة بسبب الظروف التي يمر بها البلد، وانتشار البطالة..
أعتقد أن إحداث نقلة نوعية في الوضع العراقي يكمن بالاعتماد على الشباب؛ لأنهم جيل صاعد وإرادتهم قوية، وكل دول العالم بُنيت على أكتاف الشباب، وكل التحولات في التأريخ حدثت على أكتافهم..
علينا أن ننهض بهم، ونبدأ بهم من خلال اعتماد برامج تُعنى برعايتهم وبعدة قنوات كالوزارات المتعددة، ومؤسسات المجتمع المدني، والمدارس، والجامعات.

المقدم: هل تشعرون أن الشباب في العراق يميلون إلى ممارسة السياسة أم إنهم يعزفون عنها لأنهم يعتبرونها مجرد نقاشات لا تعطي شيئاً؟

الجعفري: العراقيون لا يعزفون عن السياسة بل قد يعزفون عن السياسيين، ولا يخاصمون السياسة بل يخاصمون السياسيين وهذا بذاته موقف سياسي.. لايوجد في العراق وباء سوى وباء الفساد السياسي، فالدكتاتورية كانت أولى مظاهر الفساد..
أرى العالم كله يشهد تحولات لصالح الشباب، فيلتقي الآن الحاضر بالتأريخ، في التأريخ اقترنت حالات الإصلاح والتحولات بالشباب، واليوم عاد الحاضر ليلتقي بالتأريخ.

المقدم: هل توجد إحصائيات في هذا الموضوع الأساسي في السياسة؟

الجعفري: لا أعتقد أن هناك إحصائيات تحدد نسباً مئوية دقيقة جداً لكني أزعم أن أغلب التنظيمات يشكل الشباب عمودها الفقري والأساسي، ومادة التبدل، ومادة الحركة والانطلاقة، لنسأل أن تنتشر التنظيمات؟ الجواب سيكون: في الجامعات؛ لأنها كلها شباب، ويهمني كثيراً أن أرى شباباً منظمين بالاتجاه الوطني بغض النظر عن خلفية هذا التنظيم، وهو بحد ذاته مكسب للبلد.

المقدم: الاتفاقيات مع دول الجوار بعدم حرمان العراق من المياه... هل لديكم مخطط أيضاً للحصول على كميات المياه التي تمنع دخول العراق في تصحّر وجفاف؟

الجعفري: العراق بلد الرافدين وتحديداً تأتينا المياه من نهري دجلة والفرات، لكن العراق بلد اجتياز وليس بلد منبع والقانون الدولي وحتى من ناحية الفقه ينص على أن يتمتع أبناء الاجتياز بحقوق وإن لم يكن بلد المنبع لكن له حقوق وهي مدونة في الأمم المتحدة...
فحتى لايتحول حق المنبع إلى استئثار ومنع، و حجز وتعدٍّ على حقوق دول الاجتياز؛ فيتداخل العامل الحيوي والبيئي والجغرافي بالعامل السياسي والعامل الاقتصادي، ويحصل الضرر - لا سمح الله - نعم .. أعتقد ان الحل يكمن في إقامة علاقات مع دول المنبع يسودها الاتفاق والانسجام وتبادل المصالح.
بحيث تكون في مقدمة حقوقنا الظفر بأعلى شيء ممكن من حقوقنا لرفع منسوب المياه إلى أكبر قدر ممكن والاستفادة منه، فأي نضوب أو انخفاض في منسوب المياه سيؤثر في الإنسان، والحيوان، والشجر، والأرض وكلها مهد الحضارات.

المقدم: سألنا مواطناً هل تحصل على مياه الشرب باستمرار أم تشتري المياه المعدنية؟ قال: إنه تعرض للكثير من حالات الإسهال هو وأطفاله بسبب تلوث المياه.. برأيك من يراقب هذه الأمور؟

الجعفري: هناك جهات مختصة لكن نحن يجب أن نعمل على اعتماد مشاريع وطنية تؤمّن للمواطن المياه الطبيعية؛ فالماء حاجة حيوية بل ضرورية لا يستغني عنها أحد، ويجب أن نوفرها للمواطن، وأعتقد أن هذه قضية عابرة، وهذا المشهد مؤلم، وأتمنى في أقرب وقت ممكن أن يتحول إلى تاريخ، ويحفظ في الأرشيف..

المقدم: كيف نكافح حالات الفساد المالي والإداري.. فالمواطن عندما يراجع دائرة معينة لا يحصل على أوراقه، أو لا يحصل على خدماته إلا بعد دفع الرشوة؟

الجعفري: هذه الظاهرة جزء من ظاهرة عامة، وأنا أزعم أن هذا الفساد الذي يتمظهر على شكل معاملة في الدائرة الفلانية وفي التعيين وفي كل شيء تعبير عن فساد في الداخل، ومن يفعل ذلك يسيء مرتين، مرة للمواطن في ابتزازه، وأخرى؛ لأنه يمثل الحكومة.
أعتقد أن علم النفس الحديث قد حدد طرق الإصلاح بآليات، وهي العقوبة والمكافأة والاقتناع ويجب أن نتحرك على هذه الآليات مرة واحدة، فنعاقب الفاسد على قدر الجناية من دون تردد، ونكافئ من يعطي حق المواطن، ومن يندفع ويضيف جهداً؛ حتى نُشعر باقي الموظفين أن للدولة عيوناً ترصد، وأضواء تكشف كل شيء، في الوقت نفسه يجب أن نثقف، وبجميع الوسائل الإعلامية والتعليمية على المشاركة والنقد البناء والإيجابي.

المقدم: يخاف المواطن من انتقاد موظفين معينين؛ لأنهم يستندون إلى كيانات معينة؟

الجعفري: الموظف الذي يمارس عملية الفساد يجب أن يُعاقب بطريقة رادعة له ولكل من يحاول أن يسيء لحق المواطن والدولة من أي جهة كان..

المقدم: ولكن يحصل أحياناً أن يعاقب الفاسد بل يمنع من المعاقبة.. أليس هذا فساداً؟

الجعفري: السكوت عن الفساد فساد أيضاً، ومنع معاقبة الفاسد يعني أننا التجأنا إلى فاسد لمعالجة الفساد، وهذا غير معقول... من هنا يجب أن نوجد معادلاً للفساد وهو الصلاح، فمثلما هناك عناصر مُفسدة هناك عناصر مُصلِحة، والرحم العراقي رحم معطاء، والناس يحبون الخير، ويتعاطفون معه، ويجب إثارة كوامن الخير والاستفادة منها، وأعتقد أن التوعية مهمة ومؤثرة في معالجة الفساد والحد منه إلى أن ينقضي ولا يعود...
دول العالم التي حصل فيها فساد طوّقته بهذه الطريقة، وكافحت الفساد بطرق مختلفة منها التوعية والتثقيف والعقوبة والرصد المستمر إلى أن انتهى.

المقدم: هل تقبل أن تكون البديل عن الرؤساء المطروحين اليوم، والذين لا يحظون بكل هذا التأييد خصوصاً بعد الاستفتاء الذي أجراه الصدريون، وقالوا إن الدكتور الجعفري هو الأحق في تولي رئاسة الحكومة؟

الجعفري: إذا كان اختيار شعبي وإرادته فأنا أقبل، وسأستجيب؛ لأني أحترم خيارات الشعب، وسأحترمها حتى إذا أراد الشعب غيري.. أما عندما يكون الأمر شخصياً فلم يكن وارداً في حساباتي..